تجريد النواب الكورد في البرلمان التركي من الحصانة البرلمانية

خرق لحقوق الانسان

في ٢/ ٣/ ٩٤ اقدم البرلمان التركي على تجريد عدد من اعضائه الكورد من الحصانة البرلمانية بغية تقديمهم الى المحاكمة بتهمة مناصرة القضية الكردية والدفاع عنها ، وهي تهمة عقوبتها الاعدام في القانون التركي وهؤلاء النواب هم (خطيب دجله) و (احمد تورك) و(ليلى زانا) و (سليم صادق) و (اورهان دوغان) و (محمود ثالميناك) ، وجميعهم ينتمون الى الحزب الديمقراطي الذي تأسس في ايار / ١٩٩٣ والكثير من اعضائه ونوابه من الكورد ويحظى بتأييد وتعاطف القوى السياسية الكردية في كردستان تركيا . وسبق ان جوبه الحزب بهجوم عنيف وانتقاد لاذع من قبل الاوساط الحكومية وفي خريف العام الماضي جرى اغتيال احد مندوبي الحزب وهو (محمد سنجار) في منطقة (باطمان) كما جرح سكرتير الحزب في هجوم على مقره العام .

ان ما اقدم عليه البرلمان التركي يعد خطوة خطيرة وانتهاكا لحقوق الانسان وحقه في التعبير عن آرائه وهو خرق لاركان الحياة الديمقراطية وقواعد المعارضة الدستورية ، التي تتطلب التعددية والايمان المطلق بحرية الراي ، ثم ان البرلمان هو اساسا وفي كافة دول العالم اطار لاستمزاج الآراء السياسية وطرح القناعات المختلفة وصولا الى حلول صائبة للمعضلات التي تواجه البلد ، وبخلاف ذلك يتخذ التعبير عن الراي مجرى آخر ويتحول الى لغة العنف والقوة ويصاب المجتمع بافدح الاضرار .

لقد اثار هذا القرار الجائر زوبعة من الاستنكار والشجب حيث ادانه البرلمان الاوروبي والحكومة الامريكية والسيدة (دانيال ميتران) رئيسة منظمة (فرنسا الحريات) وغيرها من الشخصيات والاوساط العالمية ، وذلك في اطار حملة لمنع تقديم هؤلاء النواب الى المحاكمة والوقوع تحت طائلة العقاب ، لا لذنب ارتكبوه سوى التعبير عن آرائهم في دولة تعتبر نفسها ديمقراطية .

ان على الحكومة التركية مواجهة الحقائق بروح ديمقراطية منسجمة مع معطيات العصر وحل المسألة الكردية وليس انكارها ، هذا الانكار الذي مورس لعقود طويلة ولم يثمر سوى المزيد من تعقيد هذه المشكلة وافراز مضاعفات جديدة وزيادة معاناة شعبنا الكردي في كردستان تركيا .

ان التعامل مع القضية الكردية بلغة الحديد والنار والتصادي في تجاهل الحقائق التاريخية امر تجاوزه الزمن و المكانة الدولية لهذه القضية العادلة تتصاعد باستمرار واصبحت واحدة من القضايا الملحة في العالم تتابعها السياسة الدولية والاعلام العالمي بلهفة ، ولا سيما بعد الانجاز التاريخي للشعب الكردي في كردستان العراق . ولا شك ان ابعاد المنطقة عن موجات العنف وقطع سيول التطرف يقتضي الاعتراف بالوجود القومي الكردي وبحقوقه المشروعة واحلال سبيل الحوار الديمقراطي محل اساليب القمع والاضطهاد والحلول العسكرية وقد غدت القضية الكردية المحك لمصداقية سياسة كافة الدول التي تقتسم كردستان .

والجدير بالذكر ان المنظمات الكردية دعمت بالتنسيق مع منظمة الـ (Medico International) الى كونفرانس عالمي حول حقوق الانسان الكردي في ١٢/ ٣ في (بروكسل) خصص للبحث في وضع الشعب الكردي في تركيا وانتهاكات حقوق الانسان وبدائل الحل العسكري والوضع القانوني الدولي للقضية الكردية ومبادئ القانون الدولي المعاصر حول حقوق القوميات وتطبيقاتها في تركيا وقد حضره حشد من الشخصيات السياسية والبرلمانية والحقوقية من مختلف الاقطار الاوروبية وهو مؤشر آخر على تنامي الاهتمام الدولي بالقضية الكردية وبالاهداف العادلة للنضال التحرري لشعبنا الكردي في كافة اجزاء وطنه كردستان .

اننا نهيب باسم جمعيتنا ـ جمعية طلبة كردستان في اوروبا ـ بالبرلمان التركي لمراجعة قراره واعادة الحصانة البرلمانية للنواب الكورد والغاء الملاحقات القانونية بحقهم .

١٦/ ٣/ ١٩٩٤

جمعية طلبة كردستان في اوروبا KSSE
الهيئة الادارية العامة